C.1

ECONOMIC ... LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/129
١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١
الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثامنة
٣- ٧ أيار/مايو ١٩٨١
صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة

(مذكرة من الامين التنفيذي)

١- اتخذت اللجنة في دورتها السادسة، بين جملة امور، القرار رقم ٧٤ (د-٦)، كما اتخذت في دورتها السابعة القرارين رقم ٧٧ (د- ٧) ورقم ٨٧ (د- ٧). وفيما يلي عرض موجز للاجراءات المتخذة لتنفيذ هذه القرارات.

القرار ٧٤ (د- ٦) تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء في مجال التمويل والادارة الانمائيين

٢- تطبيقا لهذا القرار، قامت الامانة التنفيذية للجنة باجراء مسح لتقدير وتقييم حالة التمويل الانمائي في بلدان المنطقة. وقد شمل هذا المسح، الذي أجرى بالتعاون مع ادارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية، ثمانية بلدان مختارة من اعضاء الاكوا هي الاردن والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان والكويت ولبنان واليمن واليمن الديمقراطي. وقد استهدف المسح التحقق من قدرات واحتياجات البلدان الاعضاء في مختلف نواحي الادارة المالية ومدى المساعدة التي قد يكون من الملائم تقديمها على الصعيدين القطري والاقليمي.

٣ - وبموجب احكام الفقرة ٢ من القرار المذكور سيتم ارسال نسخ من التقرير الخاص الى البلدان الاعضاء المعنية للنظر فيه و اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنه. كذلك فانه تطبيقا لاحكام الفقرة ٣ من القرار سيتم توجيه اهتمام برنامج الامم المتحدة الانمائي الى التقرير و حثه على المشاركة الفعالة في رعاية و تمويل البرامج الهادفة الى تحسين حالة الادارة المالية في بلدان منطقة الاكوا. وفي هذا الصدد، عكفت الامانة التنفيذية على اجراء مشاورات و مناقشات مع برنامج الامم المتحدة الانمائي و صندوق النقد العربي حول امكان انشاء معهد عربي للشؤون المالية و المصرفية في ابو ظبي. و يمثل المسح المذكور اعلاه أحد المدخلات في عملية التحضير لانشاء هذا المعهد.

القرار ٧٧ (د - ٧) المساعدة على اعادة تعمير لبنان

٤ - يطلب هذا القرار الى الامين التنفيذى " التعاون مع منسق الامم المتحدة و مع مجلس الانماء و الاعمار في لبنان في دراسة و تنفيذ المشاريع من اجل اعادة تعمير لبنان". كما يوصي ببرمجة هذا التعاون.

٥ - وفي اطار هذا القرار، وبناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية، قامت الاكوا باعداد دراسة تحدد المشاريع الانمائية العاجلة في جنوب لبنان. و قد تم ارسال نسخ من هذه الدراسة الى منسق الامم المتحدة و الى مجلس الانماء و الاعمار و الى وزارة الخارجية. و علاوة على ذلك، تقوم الاكوا بتنقيح و تجديد الدراسة التي كانت قد وضعتها بشأن اعداد سياسة اسكانية للبنان.

٦ - وقد عقد الامين التنفيذى للاكوا عدة اجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين و منسق الامم المتحدة و الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لمناقشة الاصول الاجرائية للبدء في برنامج لمساعدة لبنان و اعادة تعميره. و الى جانب ذلك، شاركت الاكوا مشاركة فعالة في اعمال لجنة الامم المتحدة للتنسيق المشترك التي دعاها منسق الامم المتحدة الى الانعقاد بهدف اعداد برنامج من هذا النوع و حشد الموارد لدعمه. وفي هذا الاطار، تم انشاء فريق للدعم الفني ليعمل بالتعاون الوثيق مع مجلس الانماء و الاعمار. و سيكون في وسع هذا الفريق الافادة من الخبرة الفنية المتوفرة لدى منظومة الامم المتحدة.

٧ - و يتمثل الدور المنوط بفريق الدعم الفني في المهام التالية:

(أ) تقييم و تنفيذ برامج اعادة التعمير و التأهيل؛

(ب) التخطيط الطويل الاجل و المتوسط الاجل؛

(ج) تعزيز قدرة الحكومة على التخطيط وتنفيذ الخطط، و ذلك باستخدام وسائل منها الاصلاح الادارى و التدريب اثناء الخدمة.

القرار ٧٩ (د - ٧) دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٨- سيتم النظر في تقدم تنفيذ هذا القرار ضمن البند ٩ (ب) من جدول الاعمال المؤقت. و تراجع بشأنه الوثيقة E/ECWA/Add.1.

القرار ٨٠ (د - ٧) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الامم المتحدة

٩- سيتم النظر في تقدم تنفيذ هذا القرار ضمن البند ١٤ من جدول الاعمال المؤقت، و تراجع بشأنه الوثيقة E/ECWA/125.

القرار ٨١ (د - ٧) تضمين برنامج عن البيئة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٠- سيتم النظر في انشاء برنامج للبيئة، ابتداء من عام ١٩٨٤، في اطار اعمال التحضير للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. و متابعة لتنفيذ القرار ٨٤ (د - ٧)، تقرر ان تعقد لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل، و التي شكلتها اللجنة، اجتماعاتها في الفترة من ١٣ الى ١٧ نيسان/ابريل ١٩٨١ في بيروت. و سوف تنظر اللجنة، الى جانب المقترحات الاخرى المتعلقة بالاولويات و بالخطة المتوسطة الاجل، في انشاء برنامج للبيئة.

القرار ٨٢ (د - ٧) برنامج العمل في مجال الاصلاح الزراعي و التنمية الريفية لمنطقة الاكوا

١١- تنفيذا لما ورد في الفقرة ٢ من هذا القرار تم اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) تم تقديم برنامج العمل الى منظمة الاغذية و الزراعة (الفاو) التي وعدت بدعم تنفيذ هذا البرنامج. و في اطار دعم الفاو لبرنامج الاغذية و الزراعة الذي تتولى ادارته شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا و منظمة الاغذية و الزراعة، جرى تخصيص مبلغ ٧٧٠٠٠ دولار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ لاعمال المتابعة المتعلقة بالمؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي و التنمية الريفية. و سوف يستخدم هذا المبلغ لتغطية نفقات الخدمات الاستشارية اللازمة تطبيقا لبرنامج العمل المذكور أعلاه.

(ب) تم اخذ هذا البرنامج بعين الاعتبار بقدر الامكان لدى اعداد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ .

١٢ - اما فيما يتعلق بالفقرة ٣ من القرار فلم تتلق الامانة التنفيذية أية مساهمات محددة من جانب الدول الاعضاء لتنفيذ برنامج العمل . وفي هذا الصدد ، واصلت الامانة التنفيذية القيام بنشاطات في ميدان التنمية الريفية تتصل اتصالا مباشرا ببرنامج عمل الاكوا وببرنامج العمل في المجال السالف الذكر . ومنذ اقرار البرنامج ، أنجزت الامانة التنفيذية دراستين ، واحدة حول العوامل الاجتماعية المؤثرة على الحركة التعاونية في بلدان مختارة من منطقة الاكوا ، والثانية حول اوضاع برامج التنمية الريفية المتكاملة وآفاقها المستقبلية في بلدان مختارة من المنطقة . وقد جرى خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عقد الحلقتين التدريبيتين التاليتين : (أ) حلقة اقليمية في عمّان بالاردن حول دور وسائل الاتصال في التنمية الريفية المتكاملة ، (ب) حلقة تدريبية قطرية في عدن حول دور المرأة في التنمية الريفية المتكاملة والتعاونيات . وعلاوة على ذلك ، شاركت الاكوا في بعثة عالية المستوى معنية بالتنمية الريفية اوفدتها منظمة الاغذية والزراعة الى اليمن وساهمت في اعداد التقرير الختامي للبعثة . كما شاركت في الدورة التدريبية الاقليمية للقيادات النسائية المسؤولة عن تعليم المرأة في المناطق الريفية ، والتي نظمها مكتب اليونسكو الاقليمي للتعليم في الدول العربية .

القرار ٨٣ (د - ٧) انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية

١٣ - تم طرح مسألة انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية لاول مرة في الاجتماع الاقليمي التحضيري (بغداد ، ١١ - ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦) لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه (ماردل بلاتا ، الارجنتين ، ١٤ - ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧) . وقد اصدر اجتماع بغداد ، من اجل تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين الدول الاعضاء في الاكوا في مجال تنمية وادارة الموارد المائية ، توصيات منها انشاء مجلس للموارد المائية مكون من ممثل واحد عن كل بلد من بلدان الاكوا .

١٤ - ومتابعة للقرار المتصل بهذا الموضوع والصادر عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجان الاقليمية الى توسيع نشاطاتها في قطاع المياه ، واناطة مسؤوليات محددة بلجنة حكومية مشتركة . والى جانب ذلك ، أوصى المجلس باجراء تنسيق اقليمي بين النشاطات التي تقوم بها منظمات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بناء على البرامج الاقليمية ذات الصلة ، وذلك عبر الاجهزة المؤسسية القائمة او تلك التي يتعين انشاؤها ، بهدف تعزيز دورها في ذلك المجال . كما طلب المجلس الى اللجان الاقليمية التي لم تكن قد فعلت ذلك ان تتخذ الخطوات اللازمة لانشاء جهاز ملائم مشترك بين الحكومات في اقرب وقت ممكن .

١٥ - وقد طلبت اللجنة، في دورتها الرابعة (عمان، ٢٤- ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٧٧) الى الامين التنفيذي أخذ زمام المبادرة للاتصال بجميع الدول الاعضاء، بغية تحديد الدول الراغبة منها في انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية. كما دعت اللجنة الامانة التنفيذية للاكوا الى القيام بأعمال الامانة التنفيذية للمجلس في حالة انشائه (القرار رقم ٣٩ (د- ٤)).

١٦ - وفي اجتماع الاكوا الاقليمي الثاني المعني بالمياه (الرياض، ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨- ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩)، تقرر انشاء لجنة مخصصة مشتركة بين الحكومات تتكون من ممثلي خمسة من البلدان الاعضاء، وتعمل الاكوا كسكرتاريا لها، وذلك لمواصلة دراسة امكانية انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية. وقد اوصت هذه اللجنة الحكومية المشتركة بان تكون مهام المجلس، في حالة انشائه، محصورة فقط في مجال تنسيق واستكمال نشاطات الهيئات الاقليمية القائمة في المنطقة في مجالات المياه.

١٧ - وقد تم تقديم توصية اللجنة المشتركة بين الحكومات الى الاكوا في دورتها السابعة (بغداد، ١٩- ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠)، جنبا الى جنب مع وثيقة أعدتها الامانة التنفيذية للاكوا حول هذا الموضوع وتتضمن ثلاثة اقتراحات بديلة بشأن صلاحيات المجلس المقترح. وبناء على ذلك، اتخذت اللجنة القرار رقم ٨٣ (د- ٧).

١٨ - وقد قامت الامانة التنفيذية للاكوا بتقدير الآثار المالية المترتبة على هذا القرار، طبقا للفقرة ٢ (أ). وقد جرى بيان هذه الآثار في مذكرة تفسيرية حول الموضوع ارسلت الى الدول الاعضاء في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠. وقد قدرت التكاليف المتعلقة بالوظائف بنحو ١٤١ ٠٠٠ دولار. اما التكاليف الاخرى (مكاتب ومعدات، الخ) فسوف تتحملها الامانة التنفيذية للاكوا في مرحلة الانطلاق الاولى، التي سيتطور المجلس بعدها الى جهاز حكومي مشترك مستقل بذاته تماما وله أمانته الخاصة به.

١٩ - وقد أجرى الامين التنفيذي اتصالات مع الدول الاعضاء، للاستفسار عن رغبتها في الانضمام الى المجلس وعن امكانية تقديمها الدعم اللازم لتمكين الامانة التنفيذية للاكوا من تزويد المجلس بخدمات السكرتاريا الملائمة. كما جرى الاتصال بهيئات تمويل اقليمية عربية هي الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية طلبا لدعمها المالي.

٢٠ - وقد ردت أربع دول عربية حتى الان على استفسارات الامين التنفيذي:

(أ) أبدت الحكومة اللبنانية رغبتها في المشاركة في هيئة الممثلين المقترحة للمجلس، وقامت بتسمية ممثلها في تلك الهيئة وابلغت الامانة التنفيذية للاكوا استعدادها لتحمل نصيبها من الاحتياجات المالية السنوية للمجلس؛

(ب) أبلغت حكومة الجمهورية العراقية الامانة التنفيذية للاكوا برغبتها في المشاركة في المجلس في حالة انشائـــه ؛

(ج) اعربت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن رغبتها في المشاركة كعضو في المجلس، كما طلبت تزويدها بتقدير للالتزامات المالية التي سوف تترتب على انشاء المجلس ؛

(د) ابلغت حكومة المملكة العربية السعودية الامانة التنفيذية للاكوا بانها لا توافق على انشاء هذا المجلـــس.

٢١ - وقد أبدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية استعداده للتعاون مع المجلس المقترح بتقديم أية معلومات ملائمة تتعلق بالمشاريع التي يمولها الصندوق في مجال المياه.

٢٢ - وما زال الامين التنفيذي في انتظار ردود باقي الدول الاعضاء، ورد الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعـــي.

القرار ٨٤ (د - ٧) تشكيل لجنة فنية حكومية من الخبراء مختصة بالخطة المتوسطة الاجل

٢٣ - من المقرر ان تعقد لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجـــل، والتي انشئت بموجب القرار ٨٤ (د - ٧)، اجتماعاتها في الفترة من ١٣ الى ١٧ نيســـان/ابريل ١٩٨١ في بيروت. وقد تم ارسال الدعوات لحضور اجتماعات اللجنة الى الدول الاعضاء في اوائل شهر شباط/فبراير. وتتضمن البنود الرئيسية لجدول الاعمال المؤقت (أ) اولويات البرنامج للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، (ب) الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، (ج) الترتيبات المؤسسية لتنفيذ برامج العمل. وسيتم تقديم توصيات اللجنة الى الدورة التاسعة للاكوا عام ١٩٨٢.

القرار ٨٥ (د - ٧) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

٢٤ - بعد ان اطلعت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السابعة على ما انجز مـــن مشروع تعداد الشعب العربي الفلسطيني قررت الطلب الى الامين التنفيذي متابعة الاجراءات اللازمة لانجاز المشروع المتعلق بالتعداد وتقديم تقرير عن تقدم العمل في هذا المشروع.

٢٥ - كانت بعـــض دول المنطقة التي توجد فيها اعداد كبيرة من الفلسطينيين قد اعلنت عن اجراء تعدادات شاملة للسكان قبل عام ١٩٨٢. وقد بذلت الامانة التنفيذية جهدا خاصـــا من اجل الحصول على اعداد الفلسطينيين وخصائصهم من خلال تعدادات تلك الدول، بحيث تتناسب البيانات التي تحصل عليها مع الجداول الاساسية التي وضعتها الامانة التنفيذيـــة. وهذه الدول هي الاردن والكويت والامارات العربية المتحدة وسوريا.

٢٦ - وقد انتهى العمل الميداني في كل من الاردن (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩) والكويت (نيسان/ابريل ١٩٨٠) والامارات العربية المتحدة (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠). اما سوريا فكانت قد اعلنت تأجيل موعد التعداد فيها من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠ الى الشهر ذاته من عام ١٩٨١. وقد اشار رئيس وفد الاردن للدورة السابعة الى تعاون الحكومة الاردنية مع اللجنة الاقتصادية في هذا المجال. وكانت الاتصالات التي اجرتها اللجنة، مباشرة او بالتعاون مع المكتب المركزي للاحصاء الفلسطيني، مع المسؤولين في كل من الاردن والامارات العربية المتحدة وسوريا مشجعة. ومع ذلك، فان اية دولة من الدول التي انجزت العمل الميداني لم تصدر بعد البيانات التفصيلية المتعلقة بتعداداتها، والامانة التنفيذية مستمرة في الاتصال مع هذه الدول للحصول على البيانات المطلوبة.

٢٧ - ويعتقد حسب التقديرات المتوافرة ان الفلسطينيين، حسب التعريف المتفق عليه لغايات التعداد، الموجودين في هذه الاقطار الاربعة يشكلون حوالي ٦٥ بالمئة من مجموع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين، اى حوالي ٣٥ بالمئة من جميع الفلسطينيين. وفي حالة الحصول على البيانات المطلوبة لهذه الغاية من الاقطار المذكورة، فان جزءا كبيرا وهاما من المشروع يكون قد انجـــز.

٢٨ - اما بقية الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين، ويعتقد انهم يشكلون حوالي ٣٥ بالمئة من مجموع الفلسطينيين في خارج فلسطين، فينتشر معظمهم في دول عربية لم تحدد موعدا لتعدادها المقبل. ويمكن حصرهم، بالتعاون مع الصندوق القومي الفلسطيني في حال توافر المخصصات لذلك والتعاون المطلق مع الدول المضيفة لهم وتقديمها جميع التسهيلات لهذه الغاية. ولا يخفى ان تعداد الفلسطينيين الموجودين في هذه الدول يستدعي اعمالا ميدانية وفنية اخرى تتطلـــب، بالاضافة الى تعاون الاجهزة الاحصائية، الحصول على التمويل المناسب.

٢٩ - وان كانت الامانة التنفيذية للجنة تعمل في تنفيذ المشروع بالتعاون الوثيق مع منظمـــة التحرير الفلسطينية، فان التعاون والتنسيق مع المنظمة ــ ممثلة في الصندوق القومي الفلسطيني ــ اصبحا ضرورة ملحة بعد ان تلقى الصندوق مساعدة مالية وفنية من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية من اجل دعم قدراته في مجال المعلومات السكانية عن الفلسطينيين. وتود الامانـــة التنفيذية ان تشيد بهذا التعاون البناء الذى سهل كثيرا من الامور المتعلقة بالمشروع، ولا سيما ما يتعلق منها بجمع المعلومات في الاقطار المختلفة.

٣٠ - ان الصعوبات التي تواجه تعداد الشعب العربي الفلسطيني هي صعوبات لا مثيل لها. فلعلها المرة الاولى التي يجرى فيها تعداد شعب يقيم معظمه خارج ارضه، اما المقيمون منه على ارضه فيستحيل الوصول اليهم من اجل شمولهم في التعداد ــ اذ انهم جميعا لا يخضعون لتشريع فلسطيني. ويزيد في صعوبة التعداد اكتساب اعداد كبيرة من الفلسطينيين جنسيات اخـــرى، وبعضهم بدل جنسيته اكثر من مرة. هذا بالاضافة الى التنقل السريع والمستمر لمعظم الفلسطينيين مما يخلق نوعا من الصعوبة لدى بعض الدول العربية لتوفير البيانات المطلوبة من الناحية الواقعية.

٣١ - والخلاصة هي ان هذا المشروع هو من المشاريع الطويلة الامد، ويعتمد انجاز معظمه علـــى تعاون الحكومات ذات العلاقة سواء في جمع البيانات المتعلقة بالفلسطينيين لغايات التعداد، او في جعل الوصول الى البيانات المتوافرة لديها متيسرا.

القرار ٨٦ (د - ٧) الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

٣٢ - تطبيقا للفقرة ٢ من هذا القرار، اتخذ الامين التنفيذى الترتيبات اللازمة لتخصيص مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من حساب المساهمات المالية، بالاضافة الى المبلغ المتوفر في اطار الميزانية العادية للاكوا وقدره ٥٠ ٠٠٠ دولار، وذلك لتأمين كامل المبلغ اللازم لاتمام هذه الدراسة.

٣٣ - اما بالنسبة للفقرة ٣ المتعلقة بالتقدم المحرز في اعداد الدراسة، اتخذ الامين التنفيذى خطوات فورية بعد اعتماد هذا القرار للتعاقد مع هيئة استشارية لاجراء هذه الدراسة، ولهذا الغرض، تم اجراء اتصالات عدة مع الهيئات التي يمكنها القيام بذلك، ووقع الاختيار في النهاية على مركز دراسات الوحدة العربية للقيام بهذه الدراسة.

٣٤ - وبالنظر الى مقتضيات النظم والقواعد المعمول بها في الامم المتحدة، كان لا بد من احالة العقد مع المركز الى لجنة العقود في الامم المتحدة للحصول على موافقتها قبل بدء العمل في هذه الدراسة. وقد استغرق هذا الاجراء الكثير من الوقت والجهد والمفاوضات قبل الحصول على الموافقة النهائية لتلك اللجنة على شروط العقد المقترح. غير ان التأخير في هذه الاجراءات الضرورية، اضافة الى بعض الشروط التي لم يستطع المركز التنازل عنها، جعل من المستحيل ان يوافق المركز على القيام بهذه المهمة.

٣٥ - ونتيجة لفشل هذه المحاولة، عاودت الاكوا بذل الجهود للعثور على متعاقد آخر، ونجحت في التعاقد مع مؤسسة " تيم الدولية" (للاستشارات الهندسية والادارية) لتنفيذ هذه الدراسة. وقد باشرت مؤسسة تيم العمل بهذا الخصوص.

٣٦ - وكانت الاكوا على اتصال وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالنشاط السالف الذكر.